

# وزير التجارة والصناعة والتنمية المحلية يبحثان إعداد قاعدة بيانات متكاملة لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة

٢٠٢١-٩-٨

استقبلت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، اللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية، حيث تم عقد اجتماع موسع لمناقشة إعداد قاعدة بيانات شاملة للمنشآت العاملة في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتحديد آلية تبادل المعلومات والبيانات بين كافة الجهات المتعاملة مع هذه النوعية من المشروعات.

وشارك في الاجتماع اللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية وعصام عمر وكيل محافظ البنك المركزي، والمهندس طارق شاش نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ولفيف من قيادات الجهاز .

وأوضحت جامع أنه تم خلال اللقاء مناقشة آليات التعاون بين الجهاز ووزارة التنمية المحلية لوضع قاعدة بيانات متكاملة لكافة المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في السوق المصري، سواء كانت من القطاع الرسمي أو غير الرسمي للعمل على الوصول إلى هذه المشروعات وضمان استفادتها من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ولائحته التنفيذية والتي تم اعتمادها من مجلس الوزراء في شهر إبريل الماضي، وتقديم مزايا وحوافز غير مسبوقة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تشمل حوافز ضريبية وجمركية وتسهيلات إجرائية وقروض ميسرة، حيث تم ولأول مرة وضع تعريف موحد للمنشآت يساعد على تحديدها واستهدافها بهذه الخدمات والمزايا، كما ينظم القانون العلاقة بين كافة الجهات المتعاملة مع هذه المشروعات لضمان وصول الخدمات التي تقدمها الدولة لهذا القطاع بالشكل الأمثل.

وأشارت الوزيرة إلى أن وضع قاعدة بيانات للمنشآت العاملة في السوق المصرية يعمل على تحقيق مستهدفات خطة الدولة المصرية نحو تنمية وتطوير الاقتصاد المصري وتنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي الشاملة والمستدامة، لافتةً في هذا الإطار إلى أنه تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووزارة التنمية المحلية، وكافة الجهات المعنية لوضع الإطار العام لآلية تداول البيانات والمعلومات.

ولفتت جامع إلى أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بصدد إطلاق حملة موسعة لتوعية المواطنين الراغبين في إقامة مشروعات جديدة أو الراغبين في التوسع في مشروعاتهم القائمة وتعريفهم بالمزايا والحوافز التي يقدمها لهم قانون تنمية المشروعات وتشجيعهم على التحول من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، وتوضيح أوجه الدعم المتنوعة التي تقدمها الدولة لهذا القطاع حتى نستثمر طاقات الشباب المصري في العمل والإنتاج.

ومن جانبه أكد اللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية، حرص الوزارة على تحقيق التنسيق والتوافق بين أجهزة الإدارة المحلية، بكافة المحافظات وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لضمان تطبيق القانون الجديد المنظم لهذه الشريحة من المشروعات ، مشيراً في هذا الإطار إلى قيام الوزارة بتدريب الكوادر اللازمة لمنح التراخيص بأحدث الطرق الرقمية سواء من خلال المراكز التكنولوجية المنتشرة في كافة محافظات الجمهورية أو عبر استخدام وسائل التكنولوجيا والإجراءات الرقمية الحديثة للتيسير والتسهيل على المستثمرين والمواطنين.